جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة وسبل الوقاية والعلاج

(دراسة تطبيقية في المصرف العقاري)

بحث تخرج مقدم من قبل الطالبة

ايمان العيبي حسين جابر

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل

شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الدكتور الاستاذ

سالم صلال الحسناوي

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

صدق الله العلي العظيم

سورة طه : ١١٤

شكر وتقدير

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد/رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة القادسية لإتاحتهم ألفرصه لي لإكمال البحث ، كما أتقدم بخالص الامتنان إلى أساتذتي الكرام

وبالأخص الأستاذ الفاضل **((سالم صلال الحسناوي))**

للمساعدة السديدة والملاحظات الدقيقة التي لولاها لما اكتمل البحث . .

كما اشكر زملائي وزميلاتي للأيام الجميلة التي قضيناها معا

الى كل من ساعدني في معلومة أو نصيحة

لكم مني كل الحب والتقدير

الإهداء

إلى الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وآله وسلم

إلى الذين وجوههم لغير الله ما توجهت ... وأقدامهم لغير الله ما سارت ... إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله والأئمة الميامين .. إلى نبع الحنان .. إلى النور الذي ينير لي درب النجاح .. **أبي وامي رحمهما الله في الدنيا والاخرة**

الى سندي وذخري ومصدر طاقاتي وقوتي

عائلتي الحبيبة

اخوتي واخواتي

إلى من كان له الفضل في المساعدة على انجاز هذا البحث الأستاذ الفاضل

((سالم صلال الحسناوي))

المشرف على البحث الذي كان له الفضل الكبير من خلال ملاحظاته الدقيقة بشأن فقرات البحث وإبداء الآراء الشافية لبعض الجوانب فيه ...

إلى

أساتذتنا الكرام جميعاً

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتويات	د
المستخلص	هـ
المقدمة :	١
المبحث الاول	٢
مشكلة البحث:	٢
أهمية البحث:	٢
أهداف البحث:	٢
فرضية البحث:	٢
منهجية البحث:	٣
الدراسات السابقة:	٣
المبحث الثاني الاطار النظري للبحث مفهوم الائتمان المصرفي وانواعه وخصائصه	٦
المبحث الثالث المعالجات المقترحة للمشكلة المطروحة	١٦
المصادر والمراجع:	٣٠

مستخلص:

تعتمد ظاهرة القروض المتعثرة – التي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة – على مجموعة من العوامل التي تسهم إما في الحد منها أو زيادتها ، إذ إن الالتزام بالضوابط الائتمانية (وخاصة ما يتعلق بالضمانات وشروط منح القروض) من شأنه الحد من القروض المتعثرة ، في حين أن تجاوز هذه الضوابط والخروج عنها يعتبر عاملا مساعدة على زيادتها ، الأمر الذي يعني تدني مستوى المحفظة الائتمانية، وتصاعد معدلات التعرض للمخاطر على اختلافها . وفي هذه الدراسة التحليلية التي تمت عن مديرية إدارة المخاطر في المصرف العقاري العراقي، التي هدفت إلى التعرف على مدى التزام هذه المديرية بقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بالقروض المتعثرة .

تمت الدراسة من خلال الاطلاع على السياسات والإجراءات المتبعة من قبل المديرية حول كيفية التعامل مع القروض المتعثرة ، وأيضا من خلال المقابلات الشخصية .أظهرت النتائج أن المديرية تسهم بدور فعال في الحد من القروض المتعثرة من خلال التزامها بالضوابط الائتمانية ، على الرغم من مواجهتها لمجموعة من الصعوبات في عملها خلال الفترة الحالية، وأهم التوصيات التي تم التوصل إليها ضرورة طرح منتجات جديدة وبشروط خاصة بما يتناسب مع الظروف الراهنة ، والتركيز على إعادة هيكلية الودائع ، وأهمية الاعتماد على فريق استشاري اقتصادي وقانوني بهدف الوصول إلى قرار ائتماني أكثر دقة.

المقدمة :

تلعب البنوك دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني ،وقد ازدادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة للتوجه الاقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث لم يعد دور البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد والاستثمارية للمؤسسات بل أصبح لها دور كبير في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها. ذلك لتنمية الاقتصاد عن طريق تمويل النفقات العامة وغيرها، لكن عمليات التوسع في القروض المصرفية تلك خلفت ورائها أزمات عديدة أهمها أزمة تعثر القروض لما تمثله من خطورة بالغة على عمل البنوك، حيث تعتبر السبب في إضعاف قدرة البنوك على تقديم الخدمات الائتمانية والتي تعتبر مصدر أرباح هامة جدا، فالقروض المتعثرة مشكلة رئيسية بل يمكن اعتبارها من قضايا الساعة نظرا لأنها تؤدي إلي تجميد جزء مهم من أموالها بالإضافة لأنها تؤدي إلى تحقيق خسائر لهذه البنوك نتيجة عدم القدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها. والعراق كغيره من الدول ليست في منأى عن مشكل تعثر القروض المصرفية فقد عانى و لا يزال الجهاز المصرفي يعاني من تعثر القروض الممنوحة للاقتصاد، وأمام هذه الاعتبارات فمن غير الممكن أن تقدم البنوك على منح القروض دون أخذ الاحتياطات اللازمة للمعالجة هذه المشكلة و ذلك عن طريق وضع استراتيجيات خاصة لمعالجة التعثر، و تفادي لبعض المخاطر التي تعتبر فرص علاجها ضئيلة جدا (مثل العوامل الخارجة عن إرادة البنوك وإرادة العميل القرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في تعثر القروض وصعوبة استردادها)، لذا لا يمكن لأي بنك مهما كانت درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن تصبح بعض قروضه متعثرة.

ولغرض معالجة إشكالية القروض المصرفية المتعثرة وسبل الوقاية والعلاج والارتقاء بأداء أجهزة التدقيق الداخلي للحد منها في المصرف العقاري فرع الديوانية فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور وهي طبيعة المشكلة والمعالجات المقترحة لحل هذه المشكلة وأخيرا خلاصة لما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

المبحث الاول

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بالدور الذي تقوم فيه مديرية المخاطر في المصرف العقاري العراقي للحد من القروض المتعثرة ،ثم إن المشكلة تتمحور حول الإجابة عن التساؤلات أدناه:

أ- هل تتوافر لدى مديرية إدارة المخاطر القدرة على الحد من القروض المتعثرة؟

ب-هل تلتزم مديرية إدارة المخاطر بمتطلبات ما بعد عملية منح الائتمان بشكل موضوعي؟

ت- ما هي درجة المرونة الممنوحة لإدارة المخاطر لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة في حال تفاقم مشكلة الديون المتعثرة؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أن ازدياد القروض المتعثرة يسهم في تفاقم الخطر الذي يهدد المصرف ، الأمر الذي يستلزم ضرورة الحد منها من خلال الالتزام بمعايير منحها إضافة إلى ضرورة متابعتها ، وفي هذا البحث تم التركيز على الدور الذي تقوم به مديرية إدارة المخاطر في المصرف العقاري العراقي للحد من هذه الظاهرة السلبية ، إضافة إلى إسهامها في إمكانية تقديم الحلول والمعالجات في حال حدوث تعثر للقروض .

أهداف البحث:

يهدف البحث ، من خلال الدراسة التحليلية عن المصرف العقاري العراقي إلى التعرف على قدرة مديرية إدارة المخاطر في الحد من القروض المتعثرة من خلال الالتزام بمتطلبات منح الائتمان بشكل سليم، إضافة إلى الدور الذي تقدمه هذه الإدارة في معالجة هذه القروض في حال حصولها.

فرضية البحث:

من خلال عرض مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

تسهم إدارة المخاطر في الحد من ظاهرة القروض المتعثرة في المصرف العقاري العراقي ويمكن صياغة الفرضيات الفرعية وفق الآتي:

١. تتوافر لدى مديرية إدارة المخاطر القدرة للحد من القروض المتعثرة.
٢. تلتزم مديرية إدارة المخاطر بمتطلبات منح الائتمان .
٣. تتمتع مديرية إدارة المخاطر بدرجة مرونة كافية لإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة للقروض المتعثرة .

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى إجراء دراسة تحليلية عن المصرف العقاري العراقي – الإدارة المركزية شملت كل من مديرية إدارة المخاطر ومديرية التسليف – باعتبار أنها الجهة التي تقوم بإجراء دراسة وضع العميل طالب الاقتراض قبل منحه القرض – للتعرف على الدور الذي تقوم به للحد من القروض المتعثرة، و تم الاطلاع على السياسات والإجراءات المتبعة من قبل المديرية للتعرف على مدى التزامها بقرارات مجلس النقد والتسليف – فيما يخص القروض المتعثرة ومن خلال المقابلات الشخصية مع المدراء والعاملين في كل من مديرية التسليف ومديرية إدارة المخاطر.

الدراسات السابقة:

١- دراسة النويري، مساعد، بعنوان: "التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان" (٢٠١٠):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الوضع الاقتصادي ، بشكل عام، وعلى الجهاز المصرفي، بشكل خاص، وذلك في المصارف العاملة في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة التعثر تعود إلى عدة أسباب منها: غياب السياسات الائتمانية الواضحة مما أثر على التقدير غير العادل للضمانات، إضافة إلى القصور في تدفق المعلومات عن العملاء، وضعف أداء الكادر البشري في الجهاز المصرفي. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة وجود الخبرة المؤهلة والموثوقة لتقييم الضمانات المقدمة من العميل المقترض، ووجوب الاعتماد على نظم لتدفق المعلومات أكثر فعالية كاعتماد نظام الترميز الائتماني.

٢- دراسة العربيد، بعنوان: "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي العراقي" (٢٠٠٧):

هدفت الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وكيفية تطورها خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٥م وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية في المصرف الصناعي العراقي، وبالاعتماد على البيانات المالية، | ومن خلال تقييم الإجراءات المتخذة من قبل المصرف المعالجة القروض المتعثرة، تبين أن هناك قصورا لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية، وبأن هناك غيابا للمتابعة الميدانية المستمرة لنشاط العميل بعد منحه القرض، الأمر الذي تبعه تعثر للائتمانات المصرفية الممنوحة لبعض العملاء. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة المتابعة الميدانية المستمرة لأعمال العميل، إضافة إلى الاستفادة من مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ المبكر باحتمال حدوث تعثر العملاء، وضرورة تحليل مخاطر الائتمان تحلية موضوعية من خلال إعادة تقييم للضمانات العينية والتأكد من ارتباطها بالغرض الذي منحت من أجله، إعداد برنامج جديد لسداد المديونيات، وتغيير طريقة احتساب الفائدة على القروض المتعثرة.

٣- دراسة الدغيم وآخرون بعنوان: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي – دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي العراقي" (٢٠٠٦):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس التي يقوم عليها منح الائتمان المصرفي، وأهمية متابعة وضع العميل المقترض إلى ما بعد منح الائتمان وذلك بهدف التأكد من قدرته على سداد المستحق عليه، ولتجنب مخاطر القروض المتعثرة. وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف لا يقوم بالإجراءات التحليلية المطلوبة لتحديد المخاطر المرافقة لعمليات منح القروض، وأن التركيز يتم على الضمانات المادية أكثر من التركيز على مصادر السداد ضمانا للائتمان، وأهم التوصيات التي خلصت الدراسة إليها هي: ضرورة وضع استراتيجية واضحة يتم بموجبها مراقبة محفظة الديون، إضافة إلى تطبيق نموذج تحليلي يتم على أساسه التنبؤ بحالة العميل المقترض.

٤- دراسة عادل ،بعنوان: "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة – دراسة حالة الجزائر" (٢٠١٢):

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب تعثر الديون في المصارف الأولية الجزائرية وأثر هذه الظاهرة على النتائج النهائية لنشاط هذه المصارف، إضافة إلى تحديد كيفية تسوية القروض المتعثرة وما هي أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة في المصارف الجزائرية. وتوصلت

الدراسة إلى أن ظاهرة القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها بشكل نهائي وانما يمكن التقليل من حجمها والتخفيف من آثارها، وبأن قرار منح التسهيلات الائتمانية الخاطئ يسبب خسارة كبيرة للمصرف، وبأنه من الضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للمصرف، وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي: ضرورة استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر، إضافة إلى وجوب توفر الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة حول قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية.

٥- دراسة الطاهر، محمدين . بعنوان: "الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان" (٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقدمه تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، إضافة إلى تحقيق سلامة القرارات التمويلية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي، وتساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة، وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي أنه يتوجب على المصرف المركزي في السودان إتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام وكالات معلومات، إضافة إلى أن تطبيق نظام الترميز الائتماني يتيح جمع معلومات أكثر كفاءة عن العملاء مما يسهم في اتخاذ القرار السليم وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان.

المبحث الثاني

الاطار النظري للبحث:

اولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي شكلا من أشكال الخدمات المصرفية التي ظهرت خلال المراحل التاريخية، بمعنى أنه ليس بالمفهوم الجديد، وإنما كانت تأخذ أشكالا بسيطة إذ كان الصيارفة يتولون إيداع الأموال لديهم كأمانة مقابل الحصول على مبلغ من المال، ثم تطور هذا المفهوم إلى أن وصل إلى شكله الحالي. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه خدمات مقدمة للعملاء يتم بموجبها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال مع فوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وما يحكم هذه العلاقة هو تقديم مجموعة من الضمانات بما يكفل حق المصرف في استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد ومن دون خسائره .(عبد الحميد ،٢٠٠٠: ١٠٣).

فمن خلال التعريف السابق نجد أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى ضرورة دراسة وضع العميل المقترض بما يضمن الحد من خسارة المصرف بدلا من أن يكون الهدف الأهم هو تحقيق الإيراد للمصرف.

ثانيا: متطلبات منح الائتمان المصرفي:

يعتمد الائتمان المصرفي بشكل أساسي على قيام المدير المالي بالدراسات اللازمة والضرورية لمنح الائتمان من حيث شروط ومدة الضمان وأسعار الفائدة ومقدار الأموال التي يمكن أن يتم تزويد العميل المقترض بها. وتعتبر عملية منح الائتمان عملية تسويقية للأموال المتوفرة لدى المصارف بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف وحمايته من المخاطر.(شاهين ، ٢٠١١: ٣).

و لذلك فإن الاستراتيجية الائتمانية التي تعتمدها المصارف تتطلب أن تكون منسجمة مع جملة من المبادئ والاعتبارات التي ترتكز إلى حقائق مرتبطة بالعميل طالب الائتمان، إضافة إلى التركيز على أنشطة العميل أيضا وتتلخص بـ:

١. المركز المالي للعميل.
٢. المركز الاجتماعي وسمعته في السوق.
٣. الغرض الممنوح لأجله الائتمان ومدى توافقه مع نشاط العميل.

٤. طبيعة الضمانات المقدمة وقدرتها التسويقية. (العبد ربه ، ٢٠٠٠: ١٠)

ثالثا: العوامل المؤثرة في صياغة الاستراتيجية الائتمانية المصرفية:

تتأثر استراتيجية المصارف الائتمانية بجملة من العوامل منها ما هو مرتبط بالمصرف ومنها ما يتعلق بالعميل المقترض، أو بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبشكل عام يمكن تلخيص هذه العوامل بما يأتي:

١. رأس المال :يؤثر رأس المال المصرف في سياسته الائتمانية من خلال العلاقة بين مقدار رأس المال وحجم الائتمان، إذ يعتبر رأس المال حاجزة وقائية لمنع تسرب الخسائر إلى الودائع.
٢. الربحية: تعتبر المصارف تحقيق الربح هدفة أساسية في عملها، الأمر الذي ينعكس على اعتمادها على سياسة إقراضية تتراوح بين المرونة والتشدد وفقا لهامش المخاطرة التي يستطيع المصرف تحملها. .
٣. المركز المالي للمقترض: تركز المصارف في دراسة المركز المالي للمقترض على جملة من المؤشرات المالية التي تشير إلى الملاءة المالية للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته.
٤. استقرار الودائع: يؤثر استقرار الودائع بشكل مباشر على سياسة المصرف الائتمانية إذ إنه كلما كانت الودائع تتمتع بالاستقرار (نسبية) فإن ذلك يوسع من قدرة المصرف على منح الائتمان بدرجة أكثر تنوعا وحجما. ٥"- سياسة المصرف المركزي: تعتمد سياسة المصرف المركزي على جملة من الضوابط لعمليات منح الائتمان بما ينسجم مع مقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة وذلك فيما يخص حجم الإقراض ونوعيته وحدوده القصوى، وتعتبر هذه الضوابط ملزمة لعمل المصارف، (الهندي : ١٩٩٩: ٢٢).

وهكذا، فإن هناك عدة نماذج يمكن الاعتماد عليها تتضمن جملة من الشروط والأسس تمكن إدارة منح الائتمان من توفير عامل الثقة والمرونة الكافية لعملية منح الائتمان للمقترض ومن هذه النماذج:

أ- نموذج الائتمان: وتتضمن دراسة خمسة عناصر أساسية وهي:

١"- نوع العميل people: وترتبط بشخصية العميل.

٢"- القدرة على السداد Payment: وترتبط بقدرة العميل على السداد.

٣"- الغرض من الائتمان Purpose: وترتبط بأنشطة العميل ومدى التوافق مع سياسة المصرف، إضافة إلى التناسب بين مبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.(لبزبيدي ، ٢٠٠٢).

٤"- الحماية Protection: يهدف عنصر الحماية إلى تحقيق عملية إقراض آمنة وسليمة وبأقل المخاطر، وتأتي من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها والقدرة على تحويلها إلى سيولة في حال تعثر العميل. (الخطيب ،٢٠٠٤)

٥"- النظرة المستقبلية Perspective: إذ تتأثر السياسة الائتمانية للمصارف بمؤشرات الاقتصاد من نسبة تضخم ومعدلات الفائدة ومعدل النمو، مما يشير إلى ضرورة التأكد - إلى حد كبير - من الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل، أي استبعاد حالة عدم التأكد بمستقبل الائتمان الممنوح للعميل المقترض.(الزبيدي ، ٢٠٠٢)

جدول معايير تتعلق بالعوامل المؤثرة على النشاط

ت	المعيار	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
	المعيار شخصية وسمعة العميل:	٥	١
	إنتظام العميل في السداد (تعاملات سابقة)		١
	تعاملات العميل في السوق		١
	فترة مزاولة العمل في (أكثر من ٣ سنوات)		١
	حجم منشاة العميل		١
	عدم وجود شكاوي سابقة		١
	طبيعة وجودة المنتج (حسب الخيارات التالية)	٥	
	سلعة معمرة أو إستثمارية		٥
	سلعة غير قابلة للتلف السريع		٤
	سلعة قابلة للتلف المحدود		٣
	سلعة قابلة للتنف السريع		٢
	الطلب على المنتج	٥	
	يتم تسويق المنتج في مناطق واسعة		١
	حجم مبيعات المنتج عالية		١
	المنتج سلعة ضرورية للمستهلكين		١
	توجد أبحاث مستمرة لتطوير المنتج		١
	يوجد وكلاء بيع متعددين للمنتج		١
	درجة المنافسة وتأخذ الخيارات التالية	٥	
	توجد منافسة عالية للمنتج		١
	توجد منافسة للمنتج		٢
	توجد منافسة متوسطة للمنتج		٣
	توجد منافسة محدودة للمنتج		٤
	لا توجد منافسية للمنتج الإجمالي		٥
	الاجمالي	٢٠	٢٠

رابعا: مفهوم القروض المتعثرة:

تسمى القروض المتعثرة بعدة مسميات منها الديون المشكوك فيها، أو القروض غير العاملة المنتجة)، أو التسهيلات الائتمانية المتعثرة، القروض المجمدة.. ومهما اختلفت تسميتها فإنها تعرف ب:

- القروض التي عجز مقترضوها عن سدادها في تواريخ الاستحقاق، إما بسبب عدم تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم نتيجة حدث غير محسوب، أو بسبب عدم رغبتهم بالسداد.(اغنيم، ٢٠١١: ١٣).

- كافة التسهيلات الائتمانية التي عجز العميل المقترض عن سدادها في موعدها مما يوجب تحويل التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة متوقفة وبمرور الوقت تصبح دينا متعثر.(النديم،٢٠٠٧: ٨٤).

- القرض غير العامل هو الذي تتعرض فيه الاتفاقية بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية ينجم عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل الأقساط و الفوائد مما يعرضه لاحتمالات الخسارة.(العوضي، ٢٠٠٧: ٧).

خامسا: أنواع الديون المتعثرة:

تصنف الديون المتعثرة وفق عدة أسس منها: درجة التخطيط - ومسببات الديون و درجة مصداقيتها.

١- درجة التخطيط: يتم تقسيم الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط إلى:
   أ- ديون متعثرة مرحلية .
   ب- ديون متعثرة عشوائية الحدوث .
٢- مسببات الديون المتعثرة: و يتم تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها فتقسم إلى أسباب ذاتية أو خارجية .
٣- مصداقية الديون المتعثرة: و يتم وفقا لهذا الأساس تقسيم الديون المتعثرة إلى:
   أ-ديون متعثرة وهمية.
   ب- ديون متعثرة حقيقية. (موسى، ٢٠٠٤: ٦١).

سادسا: طرق الحد من القروض المتعثرة:

هناك العديد من الطرق والتي يتم بموجبها الحد من القروض المتعثرة إذ يتوجب على المصارف الالتزام بها من أجل تخفيض أو الحد من القروض المتعثرة وهي:

١- سلامة القرار الائتماني: ويتم ذلك من خلال:
أ- مراجعة البيانات والتحليلات المقدمة من العميل المقترض للتأكد من المشروع الذي سوف يتم تمويله.
ب- الحفاظ على نسبة تمويل مقبولة والحد من التمويل الكامل للمشروع.
ت- الملاءمة بين نوع التسهيلات المقترحة للعميل وبين الغاية من منح التسهيلات من حيث طبيعتها وجداول السداد والضمانات.

٢- لتأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح لأجله: وذلك من خلال زيارة مسؤولي الائتمان في المصرف للتأكد والإطلاع على أوجه الصرف، إضافة إلى مراجعة البيانات المالية للعميل، وفي حال طرأ أي ظرف جديد يستدعي تعديل الغرض من القرض على العميل أن يتقدم للمصرف بطلب لتغيير الغاية، وعلى المصرف دراسة الموضوع والتأكد من أن هذا التعديل لا يزيد من مخاطر القرض.

٣- عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل: إن التجاوز في السقوف الممنوحة للعميل تعني تمويلا إضافيا ويمثل عبئا إضافية على المشروع، ويجب أن يكون التجاوز إجراء مؤقت الهدف منه توفير السيولة النقدية إلى حين ورود إيرادات متوقعة للعميل.

٤- تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة: يجوز منح العميل أي تسهيلات إضافية إذا توفرت المبررات المقنعة لذلك الأمر الذي يتوقف على عدة عوامل وهي:

أ- الحاجة الفعلية للتمويل ومدى الأثر الذي يحدثه التمويل الإضافي على إمكانيات القرض الأصلي والقرض الإضافي.

ب- احتساب مقدار الضمانات المتوفرة لدى المصرف إضافة إلى القرض الإضافي ومتابعة نسبة إنجاز المشروع، وكلما زادت فرص استرداد القرض الإضافي وجزء من القرض الأصلي كلما زادت مبررات منح القرض الإضافي.

٥- مراقبة حساب العميل: تستطيع المصارف مراقبة حساب العميل من خلال عدة وسائل منها:

أ- حركة الإيداعات والسحوبات الجارية على حساب العميل.

ب- ربحية المشروع ومصادر الاسترداد.

ت- عدم التركيز على عميل واحد أو عدد قليل من العملاء أو نوعية معينة من الضمانات.

ث- الاستعلام الحديث عن العميل بشكل ميداني.

٦- مراقبة الوضع المالي للعميل: تقوم المصارف بتحليل المركز المالي للعميل من خلال متابعة قوائمة المالية لمدة ثلاث سنوات، و تتم مراقبة مدى التوازن في الهيكل التمويلي وإجراء دراسة لمؤشرات الربحية والتشغيل، والتدفقات النقدية الناتجة عن نشاط المشروع.

٧- متابعة الظروف الخاصة بالمقترض: يتوجب على مسؤول الحساب متابعة الظروف الخاصة المحيطة بالعميل المقترض كدخول منافسين جدد، أو صدور قرارات حكومية من شأنها التأثير على أوضاع العميل.

٨- مراقبة الظروف الاقتصادية العامة: يتوجب على مسؤول الحساب متابعة التغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية العامة كالقرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير، أسعار السلع، الرسوم الجمركية، أسعار الصرف لما لها من أثر على العملاء.(الشمري، ٢٠٠٩: ١٢-٢٢).

سابعا: بدائل لمعالجة القروض المتعثرة:

تعتمد عملية معالجة القروض المتعثرة إلى حير كبير على الخبرة للتمييز بين كل حالة ائتمانية متعثرة على حدة، ثم اختيار البديل المناسب لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة، وتتمثل البدائل المتاحة للمصرف كما يأتي:

أ- تعويم العميل أو النشاط المتعثر: ويقصد بالتعويم إجراء تسوية مع العميل قد تتضمن تأجيل السداد، أو إعادة جدولة السداد، أو تخفيض نسبة الفوائد على القروض، أو إعطاء العميل تسهيلات إضافية.

ب- تصفية النشاط: تأتي تصفية النشاط بديلا ثانيا في حالة تعذر تعويم العميل، ويتم اتفاق الطرفين (العميل المقترض والمصرف) على تصفية النشاط باعتباره الحل الأمثل لعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط.

ج- اتخاذ الإجراءات القانونية: يتم اختيار هذا البديل في حال الفشل في التوصل إلى اتفاق الطرفين، فيلجأ المصرف إلى القضاء ليضمن تحصيل أمواله في الوقت المناسب، ويتميز هذا البديل كونه مؤشرة لباقي المقترضين الأخرين بأن ملاحقة المصرف الديونه تتم بصورة جدية، إلا أن الخيار القضائي قد يسيء إلى سمعة المصرف الائتمانية وبأن المصرف لا يقف بجانب عملائه.

ونظرا لاختلاف أنواع التسهيلات الائتمانية فإن لكل نوع ائتماني وسيلة في العلاج تتناسب مع وضعه، ويجب دراسة كل حالة تعثر على حدة لتقييمها واقتراح الحلول المناسبة لها، وتبدأ عملية معالجة القروض المتعثرة بتحديد القروض وتحليل المركز المالي والنقدي للمنشأة وبناء عليه يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها عندها يقوم المصرف بتقديم حلول مقترحة، أما الحالات التي لا يمكن معالجتها (ميئوس منها) فإن المصرف يقوم باتخاذ الإجراءات برد حقوقه و التي قد تصل إلى إعلان إفلاس المنشأة المقترضة .(العوض ، ٢٠٠٧: ١٢-١٣).

ثامنا: أهمية تسوية القروض المتعثرة:

يشكل تأخر المصرف في معالجة القروض المتعثرة ضررة بالغة بكل من المصرف والعميل والاقتصاد، وتعتبر هذه التسوية إضافة حيوية للمصرف وتتيح له سيولة جيدة من خلال إعادة استخدام أموال التسويات على شكل تسهيلات ائتمانية جديدة مدروسة بما يحقق عائدة وتعويضا لما فقده، فزيادة سيولة المصرف تساعده على توفر واكتمال معيار كفاية رأس المال حسب ما تقتضيه اتفاقية بازل، مما يسهم في تحسن مؤشراته المالية التي تؤثر في تقييمه وتصنيفه دولية، إضافة إلى إعادة الحيوية للعملاء وتنشيط أعمالهم الأمر الذي يساعد في عدم تضخم أرقام التعثر فينعكس إيجابا في تصنيف المصرف المحفظه الائتمانية .(الخضر،٢٠١١ : ١٢٣).

المبحث الثالث

المعالجات المقترحة للمشكلة المطروحة

تم تحليل ما ورد في التنظير ومنهجية البحث من خلال الاطلاع على ما ورد في المصرف العقاري وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وكانت المعالجات كالاتي:

أولا : أساليب الوقاية من تعثر القروض:

إن الاختبار السليم للمبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح القروض وكذا، نوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ القروض، أنواعها، أجالها، وكذا شروطها يؤدي إلى تفادي تعثرها والذي يكون أيضا بعدة أساليب وطرق أهمها:

- **الوقاية من تعثر القروض وفق مقررات بازل :**

دفعت الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم بين سنتي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وكذا تعثر العديد من كبار المصارف العالمية إلى إعادة النظر في كافة الجوانب المتعلقة بالقوانين والقواعد المصرفية التي تضمنتها بازل وبعد موافقة الدول العشرين بتاريخ ٢٠١٠/ ٩ / ١٣ على مقترحات اللجنة التي أطلق عليها بازل حدد أجال التطبيق من سنة ٢٠١٢ حتى سنة ٢٠١٩ ويصب الهدف الأساسي لهذه المقررات على تحسين قدره الجهاز المصرفي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط المالي أيا كان مصدره ،وكانت مقررات بازل أكثر تشددا من مقررات بازل وكانت أهم أهدافها:

- تعزيز إدارة المخاطر من خلال تحسين نوعية وبنية قاعدة رأس المال والسيولة في المؤسسات المالية.

- تعزيز صلابة المصارف في حالة نشوب أزمات مالية جديدة

أ- تعديلات مقررات بازل ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- رفع الحد الأدنى لرأس المال الممتاز والذي يتكون من أسهم عاديق أرباح محتجزة٢% من الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى ٤% في عام ٢٠١٥ أي بزيادة ٢%مما كانت في بازل (٢) رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساس إلى ٦% بعدما كانت ٢% في بازل (٢) .

- الاحتفاظ برأس مال آخر إضافي كاحتياطي من الأسهم العادية لمواجهة الأزمات وحدوث التعثر .

– ضرورة احتفاظ المصرف برأس مالي احتياطي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن حركة الدورات الاقتصادية .

– إلغاء احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

– تطبق نسبة الرافعة المالية LEVERAGE RATIO والحد أدنى ٣% والتي يتم حسابها :

٣ %> الموجودات خارج الميزانية+ مجموع الموجودات / رأس المال الأساسي =LR

– ضرورة تحقيق الاستقرار المالي من خلال الملائمة بين أجال الأصول وآجال الخصوم ولتحقيق ذلك اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين لمراقبة سيولة المصارف هما:

نسبة المدى القصير (نسبة تغطية السيولة):

حيث تهدف هذه السيولة إلى دعم السيولة قصيرة الأجل والتأكد من أن المصرف يمتلك سيولة كافية وعالية الجودة لمواجهة الحالات الطارئة خلال ٣٠ يوم ١٠٠ % صافي الدفعات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم/ موجودات سائلة عالية الجودة =LCR .

نسبة المدى الطويل (نسبة صافي التمويل المستقر):

ينص هذا المعيار على ضرورة احتفاظ المصرف بسيولة مستقرة لفترة أطول من المعيار الأول وذلك من موارد المصرف وتطبق في سنة ٢٠١٨ ١٠٠ % ٪ قيمة التمويل المستقر المطلوب/قيمة التمويل المستقر المتاح =NSFR

جدول معايير متعلقة برأس المال في (المركز المالي)

	المعيار	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
	معدل حقوق الملكية إلى الديون (كل ١٠٠ % تعادل نقطة)	٤	٤
	نسبة التداول (كل واحد صحيح نقطة) معدل إجمالي مصادر التمويل إلى إجمالي الخصوم (كل ٪١٠٠ تعادل نقطة)	٤	٤
	معدل حقوق الملكية إلى إجمالي التمويل (كل ٢٠ % تعادل درجتان)	٤	٤
	معدل حقوق الملكية إلى الخصوم طويلة الأجل (كل ١٠٠ % تعادل نقطة)	٤	٤
	المعيار معدل دوران الدائنين (كل واحد صحيح نقطة)	٥	٥
	نسبة التداول (كل واحد صحيح نقطة)	٥	٥
	الرفع المالي (حق الملكية / القروض) (كل ١٠٠ % تعادل نقطة)	٥	٥
	معدل التداول السريع (كل واحد صحيح نقطة)	٥	٥
	المعيار معدل دوران الدائنين (كل واحد صحيح نقطة)	٥	٥
	الإجمالي	٢٠	٢٠

ب اختبارات الضغط

ازداد اهتمام بازل (٠٣) باختبارات الضغط أو التحمل مع ظهور الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ ويقصد باختبارات الضغط قيام المصرف بإجراء العديد من التحليلات بتقنيات مختلفة على المحافظ الإنتمائية والاستثمارية حيث يأخذ بعين الاعتبار الأخطار المحتملة التي قد تحدث نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو العملية وهناك العديد من الاختبارات منها من تقوم بها المصارف كجزء من الرقابة المستمرة ومنها من يقوم بها صندوق النقد الدولي لتقييم الأنظمة المصرفية ومدى صمودها أمام الأزمات وتكمن أهمية هذه الاختبارات في إيجاد مقياس دقيقة ومنطقية لقياس احتمالية التعثر والخطر.

– تحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة قصيرة متوسطة طويلة

– تحليل المحفظة وفق حجم العملاء صغير–كبير

– تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها والتسهيلات بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة.

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبق للمثل القائل لا تضع كل من تملك من بيض في سلة واحدة وعلى هذا التصور كانت نظرية Markowitz والذي ركز على التصورات التالية : – في حالة القيام بمشروعات استثمارية ترتبط ارتباط كامل وسالب بعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) أي أن معامل الإرتباط –١ فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا.

– في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية أي أن معامل ارتباط =٠ فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير وكامل.

أما في حالة القيام بمشروعات إستثمارية ذات ارتباط كامل وموجب أي أن معامل ارتباط +١ التنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر. وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنات والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر. ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان وجب الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة الساركويتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر.

ثانيا : أساليب معالجة القروض المتعثرة :

تبدأ معالجة القروض المتعثرة بتحديد تلك القروض ثم تحليلها والتنبؤ بالحالة المالية للعميل وإذا كان قد دخل في مرحلة الفشل أو التعثر المالي وتحديد درجة فشله لإمكانية تحديد ما إذا كانت القروض مينوسا من سدادها أو هناك إمكانية لعلاجها سواء على مستوى العميل أو المصرف وكذا على المستوى الجماعي

- **معالجة القروض المتعثرة على المستوى المصرف:**

١-استعمال التوريق في التحوط لإدارة مخاطر القروض المتعثرة:

أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل استراتيجية أساسية للتحوط ضد مخاطر السيولة مخاطر الإقراض ،ومخاطر الإفلاس، وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول ووضعها في دين واحد معزز انتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتئاب في شكل أوارق مالية، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي) وهو المصرف (إلى مقرضين أخريين) مشتري الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه التمرير المالي وهذا تقليلا للمخاطر التي تسبب ارتفاع حجم القروض المتعثرة وضمانا للتدفق المستمر للسيولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال .

– تقليل مخاطر الائتمان للأصول من خلال توزيع المخاطر على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

– انحصار احتمالات تعرض المستثمرين للأخطار المالية وإنعاش سوق الديون الراكدة – تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

– رفع مقدرة المصارف على التمويل عن طريق رفع نسبة راس المال بها بدليل أن التوريق يسمح بتحويل الديون إلى سندات) تعتبر السندات جزء من راس المال بالإضافة إلى توفير السيولة المتأتية من عمليات التوريق.

– تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية راس المال.

أ- **التوريـــق** : أداة تســاعد علــى الشــفافية، وتحســين بنيــة المعلومــات فــي الســوق ،لأنــه يتطلــب العديـد مـن الإجـراءات، ودخـول العديـد مـن المؤسسـات فـي عمليـة الإقـراض، مـا يـوفر المزيـد مـن المعلومات في السوق لإنجاح التمويل .

ب- تحصـــيل المســـتحقات لـــدى الغيـــر: تعـد تحصـيل القـروض المصـرفية المتعثـرة مـن أهـم الأسـاليب التـي تمكـن المصـرف مـن اسـترداد ديونـه العالقـة، والـذي يأخـذ بعـين الاعتبـار حجـم القـروض المتـأخرة السـداد كليـا أو جزئيـا، معـدلات الفائـدة، الضـمانات الممنوحـة..إلخ، مـع مراعـاة وضـعية كـل عميـل متعثـر، وتأخـذ عمليـة التحصـيل مـرحلتين أساسـيتين قبـل الوصـول إلـى تصـفيته للنشاط وتسجيل الضمانات وهي:

١- المرحلـة الوديـة : التـي يسـتعمل فيهـا مسـئول التحصـيل فـي المصـرف التفـاوض مـع العميـل مـن أجـل إقناعـه سـداد ديونـه إراديـا، ومـن ثـم معرفـة الأسـباب التـي أدت إلـى تعثـره وجعلـه يتـأخر عـن السـداد مـع تطبيـق عقوبـات التـأخر ثـم يرسـل المصـرف كـل مـرة رسـائل تـذكير لـيس لهـا أي قيمة قانونية.

٢- مرحلـة مـا قبـل المنازعـات :يقـوم المصـرف بإرسـال أعـذار لمدينـة يطالبـه فيهـا سـداد ديونـه المسـتحقة عليـه ويـذكره بالمبـالغ المسـتحقة والفوائـد التابعـة لهـا وتـواريخ اسـتحقاقها كمـا يحـدد هـذا الإعـذار مهلـة السـداد ويقـوم المصـرف فـي هـذه المرحلـة بإرسـال مراسـلات أخـرى إلـى المحافظـة العقاريـة والسـجل التجـاري وإلـى المصـارف الأخـرى بغـرض التعـرف علـى ممتلكـات وحسـابات المدين المباشر.

ج - تصفية النشاط وتسييل الضمانات: قد تكون التصفية هي البديل الوحيد والأخير لعلاج تعثر القروض في حالة استفاء كل الطرق وخاصة إذا أثبتت الدراسات التي أجراها المصرف أنه لا فائدة من مساعدة العميل للخروج من تعثره و أن النشاط الاقتصادي الذي يمارسه قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة المشروع كما لا يتوفر لدى العميل الرغبة أو القدرة على مزاولة نشاط آخر وهنا يقوم المصرف بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عن طريق إدارة الشؤون القانونية والمنازعات التصفية المؤسسة المتعثرة عن طريق حجز أصولها وممتلكاتها، وبيع كافة الضمانات الموضوعة الصالحة للاستفاء حقوقه، وعند اللجوء إلى التصفية على المصرف الدائن اتخاذ ومراعاة عدة إجراءات أهمها:

- حيـازة المصـرف للضـمانات بقـرار مـن المحكمـة المختصـة لغـرض السـير فـي إجـراءات التصـفية، علمـا أن الضـمانات لا تحـوي الائتمـان الـرديء إلـى الجيـد، بـل تزيـد مـن هـامش الأمـان فـي الائتمـان الممنـوح وتعتمـد جـودة الضـمانات علـى تـوفر السـيولة، و اسـتقرار القيمـة

وإمكانيـة رقابتهـا، ويراعـي أن بعـض أنـواع الضـمانات كالبضـائع النصـف مصـنعة أو المعـدات ذات الغـرض الخـاص، قـد يكـون مـن الصـعب بيعهـا فضـلا عـن أن بيعهـا يسـتغرق وقتـا طـويلا نسـبيا، كمـا أن الضـمانة بوجـه عـام تمثـل بالنسـبة للمصـرف أصـلا غيـر منـتج إلـى أن يـتم بيعه.

- تصـريف المصـرف لضـمانات خـلال فتـرة التصـفية أخـذا فـي الاعتبـار العوامـل الأساسـية التـي تـدخل فـي قيمـة الضـمانات عنـد التصـفية، وعلـى الـرغم أن المصـارف تعتبـر اللجـوء إلـى المحـاكم المـلاذ الأخيـر عنـد عـدم التوصـل إلـى أي حـل للـديون المتعثـرة مـع المـدين، لأن المحـاكم قـد تقـوم بإلغـاء الفوائـد أو توقيفهـا بالإضـافة إلـى تكـاليف الإجـراءات القانونيـة، وأحيانـا يكـون المصـرف مجبـرا لمواجهـة المـدين الـذي يكـون قـد سـبقه لرفـع قضـايا عليـه، إلا أن هـذا البديل مضر أيضا بالعميل و السوق والاقتصاد ككل.

معايير متعلقة بالضمانات

	المعيار	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
	مدى قابلية الضمان للتصرف	٤	٤
	مدى ثبات القيمة وسهولة التسويق	٤	٤
	مدى السرعة في تصفية الضمانات	٤	٤
	مدى كفاية الضمان وتحديثه بالقيمة السوقية	٤	٤
	مدى كفاية تحديد المخاطر المرتبطة بالقيمة التسليفية للضمان	٤	٤
	الاجمالي	٢٠	٢٠

تحديد دليل معياري لمستويات قياس المخاطر الإئتمانية :: يتم تصنيف مستويات المخاطرة الإئتمانية التي تواجه العميل إلى ستة مستويات تتجه درجاتها من الأعلى إلى الأقل بحيث يحصل المستوى الأعلى في التصنيف (الأقل مخاطرة) على وزن يتراوح من ٩٠ درجة فأكثر بينما يحصل المستوى الأقل في التصنيف (مخاطرة أعلى) على وزن أقل من ٥٠ درجة حسب الأتي:

م	المستوى	الدرجة	المخاطرة
	الاول	٩٠فاكثر	مخاطرة منخفضة جداً
	الثاني	٨٠-٨٩	مخاطر منخفضة
	الثالث	٧٠-٧٩	مخاطرة مقبولة
	الرابع	٦٠-٦٩	مخاطرمرتفعة نسبياً
	الخامس	٥٠-٥٩	مخاطر مرتفعة
	السادس	اقل من ٥٠	مخاطر مرتفعة جداً

د. إعـدام الـدين المتعثـر: يكـون ذلـك بالنسـبة لـديون العمـلاء المتـوقفين عـن السـداد مـن سـنوات طويلـة، ولا أمـل فـي تحصـيل كـل أو جـزء مـن المسـتحق علـيهم ولا توجـد لهـم ضـمانات أو أمـلاك يمكن استيفاء دين المصرف منها وذلك بعد اتخاذ كل الإجراءات والوسائل الممكنة والمتاحة .

- **معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل :**

أ- **إعـادة جدولـة الـديون:** مـن أفضـل الطـرق المتاحـة فـي تسـوية الـديون المشـكوك فـي تحصـيلها، والتـي تعـد تقنيـة مصـرفية كلاسـيكية مـن أجـل تغييـر أجـال الاسـتحقاق ولـدفع أصـل القـرض أو الفوائـد أو كليهمـا نتيجـة لصـعوبة مؤقتـة وظرفيـة حيـث يقـوم المصـرف بعقـد اجتمـاع مشـترك يضـم جميـع دائنـي العميـل، ويـتم الاتفـاق علـى إعـادة جدولـة الـديون وفـق إمكانيـات العميـل للسـداد ومـدى صـدقه والأمـر الـذي يتطلـب تناسـب حجـم القسـط وموعـد السـداد ومـدة الجدولـة ذاتهـا مـع التـدفقات النقديـة للعميـل، ومقـدار مـا يمكـن تسـليمه مـن أصـول سـواء المرهونـة أو غيـر المرهونـة للمصـرف وفـي سـبيل اسـترداد الـديون المشـكوك فـي تحصـيلها علـى المصـرف أن يضـحي بجـزء مـن أرباحـه بـالتخلي عـن بعـض الفائـدة التـي جناهـا مـن العميـل مـن قبـل، أو التـي يتوقـع الحصـول عليهـا مسـتقبلا، ولا شـك أن هـذا التخلـي سيسـاعد المصـرف فـي الوصـول إلـى تسوية ودية للدين المتعثر ويتخذ تخلي المصرف عن بعض الفائدة أحد الصور التالية:

- إعفاء العميل من كل أو بعض الفوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل

- التخلي عن كل أو بعض الفوائد التي قبضها المصرف مقابل قبض بعض الدين دفعة واحدة وتأجيل سداد

- والباقي على أقساط بفواند.

- جدولة رصيد المديونية بدون فوائد.

- فترة سماح ثم العودة إلى التسديد مجددا.

وعلـى المصـرف أن يقـارن بـين مـا سـيعود عليـه مـن فائـدة إن هـو قـبض بعضـا مـن دينـه وأعـاد اسـتثماره مـع إعفـاء العميـل مـن بـاقي الـدين ولجـوءه للمطالبـة بكامـل المديونيـة عـن طريـق القضـاء ومقدار ما سيحصله والمدة اللازمة لذلك تمر إعادة الحيلولة بالمراحل الأساسية التالية:

المرحلـة الأولـى : تقـديم الطلـب مـن قبـل العميـل حيـث يعـرض الظـروف الخاصـة التـي يمـر بهـا ومـدى قدرتـه علـى التغلـب علـى هـذه الظـروف وأسـباب إعسـاره والإجـراءات المناسـبة التـي يراها للخروج من هذا الإعسار.

المرحلة الثانية : مرحلة التفاوض بين الطرفين، يتم الوصول إلى عقد يرضى الطرفين أي المصرف والمؤسسة المتعثرة والتوصل إلى اختيار البديل المناسب من الصور السابقة الذكر، وقد يتم الجمع بين اثنين أو ثلاث منها، ثم يتم توقيع العقد بين المؤسسة والمصرف.

المرحلة الثالثة :مرحلة تنفيذ العقد بحيث يدخل التنفيذ المرحلة الفعلية لتجسيد الاتفاق المبرم وعلى مسئولي إدارة الائتمان متابعة تنفيذ هذا الاتفاق بحرص أكثر من خلال:

- متابعة المؤسسة في سداد التزاماتها الجديدة التي يتم الاتفاق عليها.
- مراقبة عمليات الإيداع والسحب لديها.
- التشدد في مراقبة أي تجاوزات قد تحدث في حسابها وعدم الموافقة على أي تجاوز دون استشارة إدارة الائتمان والحصول على موافقتها.

ب – تعويم العميل: يستعمل هذا البديل لمواجهة الدين المتعثر، عندما يكون العميل ليس له يد في مسألة إعساره، بل يرجع ذلك إلى ظروف طارئة وليست دائمة أدت إلى انخفاض عائداته، وأصبح من الصعب عليه تجاوز هذه الأزمة دون مساعدة المصرف له، حيث تكون مهمة المصرف هنا تزويده بطوق النجاة للاحتفاظ به وخاصة أولئك الذين تتوفر لديهم أسباب النجاح إلا أنهم في حاجة إلى قدر من السيولة للنهوض من التعثر، ويعد قرار منح العميل المزيد من الائتمان من أخطر القرارات المصرفية نظرا لما ينطوي عليه من خطر يتمثل في مضاعفة خسارة المصرف القرض الأصلي للتمويل الجديد في حالة فشل العميل ولذلك يجب أن تتحلى تلك القرارات بهوامش أمان عالية عن طريق إعداد تقرير كلي من طرق مختصين وإجراء تقييم مالي لتقديم التكلفة والعائد المتوقع، ويشترط لهذه العملية توافر مجموعة من الشروط الأساسية حتى يتحقق الانتعاش المطلوب للعميل وأهمها ما يلي: – أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة تشير إلى توفر سوق مناسب يستوعب السلع أو الخدمات التي سوف يطرحها العميل بالسوق أن يكون العائد على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي يطبقه المصرف على العميل، حتى يتحقق الهامش السداد هذه القروض.

أن يكون حجم التمويل الجديد المطلوب منحه مناسبا ولا يزيد عن مبلغ التمويل الأصلي، ولا يتجاوز أصول الشركة أو عن حقوق أصحاب المشروع – أن تكون مرحلة الكساد هي الدورة الاقتصادية التي سببت إعسار العميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا – التأكد من أن منح هذا التمويل الجديد سوف يحقق للمصرف استرداد أمواله الأصلية، بالإضافة إلى التمويل الجديد. أن يكون العميل راغبا وقادرا على تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحميل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها هذا القرار.

ج – رسملة الدين: بمقتضى هذا البديل، يتم علاج الخلل في الهيكل التمويلي من خلال تحويل المديونية أو جزء منها إلى مساهمة في رأسمال المنظمة، وبذلك تقل الالتزامات النقدية واجبة السداد كما يمكن زيادة راس مال المنظمة التي تحتاج لإعادة الهيكلة بسداد جزء نقدي، والآخر بجزء من المديونية المستحق عليها وتكون هذه المساهمة بقيمة أو بقدر منها بالنسبة للشركات الكبيرة التي ترجع تعثرها إلى الحاجة لزيادة رأسمالية لمواجهة ما عليها من الديون يتمتع هذا الأسلوب بعدد من المزايا أهمها:

- أنه يساهم في تدعيم حقوق الملكية بالمنشأة
- أن يسمح بتمثيل المصارف الذاتية في إدارة المنشأة مما يسمح بتقديم المشورة والخبرة المتخصصة.
- أنه يؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة، فاستخدامه يمكن من إعادة طرح مساهمات المصارف في هذه المنظمات للمستثمرين إذا انتهت هذه العملية بنجاح وهو يسمى بعملية تدوير المحفظة .

- **معالجة القروض المتعثرة عن طريق التسوية الجماعية :**

أو ما يعرف بمنهج لندن لمعالجة التعثر الجماعي بصورة ودية بعيدا عن القضاء، وقد طبق هذا الأسلوب بنك انجلترا في مطلع التسعينات من القرن العشرين الماضي وقد استخدمته دول جنوب شرق آسيا كلا من كوريا وتايلندا وأند ونسيا هذا الأسلوب المعالجة التعثر الجماعي ومن خلال هذا الأسلوب يتم قبول جماعي طوعي من جانب الجهاز المصرفي لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة .

وقد أوضحت الدراسات أن الوساطة الحكومية في دول شرق آسيا كانت أكثر فعالية من الأسلوب الودي الذي استخدمه بنك انجلترا ففي كوريا :أنشأت لجنة قيادية تتكون من ممثلين للمؤسسات المالية تقوم الشركات بإعادة هيكلة الشركات المتعثرة حيث تقيم لجنة إعادة هيكلة الشركات مدى قدرة الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة على الاستمرارية وحل المشاكل مع الدائنين ومنح حوافز وإعفاءات ضريبية أما تسوية الديون. في اندونيسيا فقد اعتمد على تصميم خطط لإعادة الهيكلة وإجراء مفاوضات مباشرة بين البنوك والدائنين وأن تقوم الإدارات بإقامة قضايا ضد العملاء المتعثرين الممتنعين عن السداد كما أنشأت مؤسسات مماثلة لإعادة الهيكلة في كل من تايلاند وماليزيا. أما في الولايات المتحدة والتي كانت ٥٠% من محفظة القروض قروض عقارية ترهن و ٥٠ وأخرى قروض نقدية تتم عملية التسوية الجماعية للديون المتعثرة من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- من خلال الحصول على موافقة جماعية من الدائنين على إجراء عملية التسوية.
- من خلال تحديد العملاء أو الشركات المتعثرة التي ستجرى لها عملية التسوية .
- من خلال إجراء المفاوضات بين الدائنين والعملاء والاتفاق على قواعد وشروط عملية التسوية.
- من خلال تحديد موعد البدء في تنفيذ خطة التسوية والمتابعة المستمرة للديون المتعثرة.

- **العوامل التي تساهم في نجاح أو فشل أسلوب التسوية الجماعية للديون المتعثرة:**
  - وضع الجهاز المصرفي من حيث القوة والضعف أو الكفاءة.
  - الضوابط المستخدمة للمخصصات والاحتياطات وأسلوب تصنيف القروض.

أسلوب الإنذار المبكر والأساليب غير التقليدية لمعالجة الديون المتعثرة ويتم من خلال:

- المتابعة المستمرة للملف الائتماني للعميل.

- القيام بالزيارات الميدانية للشركة الخاصة. ويعتمد هذا الأسلوب على الجوانب التالية :

١. **التحليل المالي للعميل أو المشروع:** من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية حيث تقوم البنوك دراسة و تحليل النسب المختلفة كمستوى السيولة وحجم المبيعات وحجم الأرباح والتدفقات والنقدية الداخلة والخارجة وتطور كل منها للتأكد من سلامة الوضع المالي للعميل أو المركز المالي له أو المركز المالي للشركة وقدرته على سداد التزاماته، بمعنى أن دراسة النسب والمؤشرات المالية لا تتوقف على منح الائتمان وإنما هي عملية مستمرة للتأكد من قدرة العميل على سداد التزاماته من خلال وجود نظام المعلومات الإئتمائية بالجهاز المصرفي يتم دراستها وتحليلها والخروج بنتائج محددة ومن ثم فالتحليل المالي يساهم في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي حيث يلتزم العميل بتقديم بيانات بصفة دورية عن السيولة والقوائم المالية والمبيعات والأرباح وهو ما يوضح ويؤكد للبنك مدى قدرته على سداد التزاماته في المواعيد المحددة.

٢. **إنشاء نظام المعلومات الإئتمائية بالجهاز المصرفي:** إن انتظام المعلومات الائتمانية بالبنوك يعتبر مهم جدا حيث يساعد المصرف على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس ومعلومات موضوعية كما يسمح للبنوك بموازنة قرارتها وتكليفها مع الظروف المختلفة، كما يمكن البنوك من معالجة التعثر المالي للعملاء بناء على معلومات سليمة ويقي المصرف من أخطار التعثر. كما أن التحليل المالي يمكن البنوك من تقييم أداء وكفاءة وفعالية إدارة المشروع. وذلك من خلال دراسة وتحليل:

أ-هل القروض التي يحصل عليها المشروع أكبر من الطاقة الإقراضية للعميل؟

ب- هل يستخدم المشروع الأصول والآلات المتاحة بالكفاءة الملائمة وبنفس مستوى المشروعات المماثلة ؟ وهل يحقق إيرادات بنفس مستوى المشروعات المماثلة؟

ج- هل السياسة الائتمانية للمشروع سليمة وطبقا للقواعد المصرفية المتعارف عليها؟

د- هل سياسة المخزون التي ينفذها المشروع سليمة وما هو حجم المخزون وقيمة الاستثمار فيه طبقا للقواعد المتعارف عليها؟

هـ- هل أرباح المشروع تتناسب مع حجم الأصول والائتمان الممنوح ومع الأرباح في المشروعات والأنشطة المماثلة ؟

ومن خلال ما تم دراسته في هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- الائتمان المنخفض الثمن و المتمثل في تمويل قطاعات ذات أولوية للحكومة وتوفير قروض بدون فائدة أو بفائدة منخفضة، أسعار الفائدة المدعمة لا يعزز النمو الاقتصادي و إنما أصبحت تلك القروض أكثر خطورة مقارنة بغيرها من أشكال الإقراض .
- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإقراض إلا أنها لا زالت ضعيفة بالمقارنة مع الممارسات الدولية من جهة و استمرار القرارات الإدارية الصادرة من الحكومة اتجاه المصارف من جهة أخرى، كل هذا من شأنه أن يحد من الإدارة المثلى للقروض المصرفية، بسبب افتقادها لحرية القرار.
- التقليل من القروض المصرفية المتعثرة تنعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، و الذي سوف يزيد من ثقة الدول في الاقتصاد المحلي، و منه النظام المصرفي، و هذا ما ينعكس إيجابيا على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و منهم المصرف العقاري.
- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، لكن يمكن التقليل من حجمها.
- التدقيق الداخلي أداة رقابية فعالة حيث أنه يقوم انحرافات وظائف المصرف ويسعى إلى رقيه و إعطائه قيمة إضافية من خلال تنظيم و ضبط العملية الإدارية .
- الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة ، من طرف إدارة المؤسسة الضبط والتحكم فيكمن الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات والمعلومات، التي سيعتمد عليها كأساس للحكم على مدى نجاعة المؤسسة، كما تعبر عن مدى قدرة المؤسسة في حماية ممتلكاتها .
- يعتبر التدقيق الداخلي أداة إدارية يجب أن تكون تابعة لأعلى سلطة بالوحدة، مستقلة عن باقي الوظائف بحيث تعمل على تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية، الذي يسمح لها بأداء مهامها بكفاءة وفعالية، بغية الوصول إلى تسيير ناجح لمختلف العمليات المالية والإدارية والتقنية.
- يغطي التدقيق الداخلي لجميع نشاطات ووظائف المؤسسة حيث أنه يتأثر بهم ويتأثرون بها .

- إن المناهج الوقائية و العلاجية في سبيل التقليل من تفاقم القروض المصرفية المتعثرة، و تمويل الاقتصاد بقروض سليمة التي تسعى الحكومة إلى تطبيقها في ظل الظروف الاقتصادية الكلية و التنظيمات السائدة المعمول بها، بقيت غير كافية للقضاء على ظاهرة التعثر و إرجاع مستوى القروض المصرفية المتعثرة إلى المستوى المقبول محليا و دوليا .

ونقترح بعض المداخل للحل و ذلك بعد الاستعانة بتجارب الدول في هذا المجال وهي:

- وضع إجراءات سليمة لمنح القروض و متابعتها .
- توفير مناخ ملائم لإدارة القروض المتعثرة. وضرورة إتباع المصرف على المقرارات الدولية لمعالجة التعثر والوقاية منه، كمقررات بازل من تحديد كفاية رأس المال، الإنظباط والرقابة بعد منح الاهتمام و العمل بمبدأ الشفافية .
- تقييم الضمانات تقييما دقيقا و متابعة القروض بعد منحها والتقليل من القروض المدعمة من طرف الدولة الإستفاء نية عدم السداد فيها من قبل المقترضين.
- ضرورة اعتماد المصرف على التدقيق الداخلي من أجل الوصول إلى نظام رقابي فعال.
- اعتماد خطة تدقيق شاملة لكل أهداف المصرف وقابلة للتعديل و التغيير ووضع أدوات فعالة لتطبيقها .
- على المدقق اعتماد منهجية ملمة بتقنيات التدقيق .
- على المدقق الداخلي التقيد بالعمل على وفق خطة منهجية علمية وعملية .
- يجب على المصرف تحديد الموقع لوظيفة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي لها وبالشكل الذي يمكنه من أداء وظائفه.
- على المصرف فتح باب الحوار والنقاش بين الموظفين والمدققين حول الاقتراحات المطروحة من طرف المدقق.
- ضرورة تطبيق الإطار المقترح بغرض تحقيق الآتي :-

أ- زيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة الائتمان لدى اتخاذ التوصية المناسبة بشأن قرار منح الائتمان .

ب-تحقيق متطلبات الشفافية والموضوعية والعدالة للإدارة المصرفية لدى اتخاذ قرار منح الائتمان.

المراجع:

- القران الكريم .
- رسائل الدكتوراه والماجستير والأبحاث المنشورة :

١. الخضر، صلاح الأمين. السلامة المصرفية والوساطة المالية - بنك الادخار نموذج - مجلة جامعة شندي، العدد العاشر، جامعة السودان، ٢٠١١
٢. الخطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس المخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية العراقية . رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٤.
٣. الدغيم، وأخرون. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي - دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي العراقي، بمجلة جامعة تشرين، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.
٤. الزبيدي، حمزة. إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.الخطيب، منال. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس المخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية . رسالة ماجستير، جامعة حلب،.٢٠٠٤
٥. شاهين، علي عبد الله. مدخل علمي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين - دراسة تحليلية تطبيقية . بحث منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١.
٦. الشمري، صادق راشد. القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة على عينة من المصارف العراقية بغداد للعلوم الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثالث، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٧. الطاهر، الفتح الشريف، محمدين ، نور الهدى الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٤، ٢٠١٣.
٨. عادل، هبال. إشكالية القروض المصرفية المتعثرة - دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.٢٠١٢
٩. عبد الحميد، عبد اللطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها . الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
١٠. العبدربه، محمود. دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية . كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠،.
١١. العربيد، نضال. دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي العراقي . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
١٢. العوضي، علي. الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها . المكتبة المصرفية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧.
١٣. الفاتح الشريف. محمدين نور الهدى ، جامعة الطاهر. الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٤، ٢٠١٣.
١٤. موسى، وائل إبراهيم الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر، تطويرها وتحليل اقتصادي لآثارها وبدائل تسويتها . رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٤.
١٥. النويري، إيمان. مساعد، علي. التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان. رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٠.
١٦. الهندي، منير. أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال . المكتب العربي، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩.